جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
كانون الثاني / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
JANUARY / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٦
أبحاث ودراسات	٢٤
أخبار إقتصادية محلية	٢٨
أخبار مصرفية محلية	٣٠
صحافة متخصّصة أجنبية	٣١

امتحان السيولة: مفتاح للانتظام المالي

يُعدّ مشروع «قانون الانتظام المالي» محاولةً لكسر الجمود في ملف الودائع، إلّا أنّ نجاحه سيُقاس قبل أي شيء بقدرته على تأمين السيولة النقدية اللازمة للتنفيذ. القانون ليس إعلان نوايا، فأي التزام بالدفع يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ ضمن موارد معلومة وتوقيت واقعي، وإلا تحوّل التنفيذ إلى أزمة ثقة جديدة بدل أن يُشكّل مخرجاً من الأزمة.

أولاً: الواقع

- السيولة المطلوبة في السنوات الأربع الأولى لتسديد ١٠٠ ألف دولار لكافة المودعين تتجاوز ٢٠ مليار دولار بحسب التقديرات، تتحمّلها المصارف مع مصرف لبنان.
- في حال قرر مصرف لبنان تملك التوظيفات الإلزامية العائدة للمصارف لتمويل قسم من حصته خلال السنوات الأربع الأولى، وبصرف النظر عن عدم قانونية هذا التملك، فإنّ العدد الاكبر من المصارف (إن لم تكن جميعها) لن يملك السيولة الكافية لتغطية متطلبات هذه المرحلة.
- الخطر الأكبر يكمن في عدم التمكن من الإيفاء بالوعود المعطاة، في وقت لا توجد حتّى الآن خطة واضحة لمعالجة أوضاع المودعين في المصارف التي لن تتمكّن من الاستمرار.

ثانياً: المعالجات

١) اختبار السيولة قبل الوعود.

الخطر يكمن في الخلط بين «الوعود النظرية» و «الإمكانات الفعلية». لذلك يبقى «الاختبار المبكر للسيولة» (liquidity stress test) شرطاً ضرورياً لتحديد الإمكانات قبل إقرار أي سقوف أو جداول زمنية. فمن يضع إطار الحلّ لا يجوز أن يمنح المودعين وعوداً قد لا يستطيع الوفاء بها. كما يقتضي تخصيص التوظيفات الإلزامية العائدة للمصارف لتغطية حصتها في السيولة المطلوبة.

٢) ماذا لو تعثّر مصرف خلال السداد؟

احتمال توقّف عدد من المصارف عن الدفع خلال فترة السداد يبقى وارداً. إنّ تجاهل هذا «الاختبار المبكر» يعني أنّ الخطة قد تنهار من داخلها قبل أن تبلغ منتصف الطريق، لأنّ الإيفاء بالوعود هو قلب القانون وشرط صدقيته.

٣) دور الدولة في التمويل.

إذا أوفت الدولة اللبنانية موجباتها تجاه مصرف لبنان، تتغيّر القدرة على تأمين السيولة وفق جدول قابل للحياة. أمّا إذا لم تقدم الدولة على دفع ما عليها، فإنّ العملية تصبح افتراضية، أكثر منها واقعية.

٤) ضمان استمرارية القطاع المصرفي.

إنّ تصفير رساميل المصارف وفرض أعباء مستقبلية على المساهمين سيقضيان على أي حافز لإعادة الرسملة. إنّ إعادة تأهيل القطاع المصرفي تتطلّب توازناً بين إعادة الحقوق للمودعين وبين ضمان استمرارية القطاع كقناة تمويل أساسية وشريك في النمو الاقتصادي. إضعاف القطاع المصرفي أو تفكيكه لن يخدم المودعين، وسيقف حائلاً دون إمكانية السداد.

الخلاصة:

ما لم تؤخذ بعين الاعتبار السيولة والمعالجات المشار إليها أعلاه، فإنّ القانون سيؤدّي إلى توقُّفٍ جديدٍ عن الدفع بدل أن يكون إطاراً لاستعادة الحقوق.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف

ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

تشرين الثاني 2025

أولاً– الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٧٨٨ شيكاً بقيمة ٥٤٨٥ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٧٩٢٥ شيكاً بقيمة قاربت ١٠٠ مليون دولار أميركي. وبمقارنة الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ١٤٣٨٣ شيكاً وبمقدار ٢٢٧٣٥ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٤٥٠٥٥ شيكاً وبقيمة ٦٠٩,١ ملايين دولار.

جدول رقم 1

تطوّر الشيكات المتقاصّة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن 2025-2024

	2024	2025
الشيكات بالليرة		
– العدد	8567	22950
– القيمة (مليار ليرة)	15723	38458
– متوسّط قيمة الشيك (ملايين الليرات)	1835	1676
الشيكات بالعملات الأجنبية		
– العدد	19955	65010
– القيمة (مليون دولار)	262,1	871,2
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	13133	13401

المصدر : مصرف لبنان

أمّا بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٣٢٥ مليار ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٦٨٩٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٣٨٠٥ مليارات ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢١,٥٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٤٤ مليون دولار مقابل ٥٠ مليون دولار و٩٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٩,٥٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 2
تطوّر الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	810	321	158	95
– القيمة (مليار ليرة)	35369	59878	72329	56761
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	43665	186536	457778	597484
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	671	92	15	11
– القيمة (مليون دولار)	9711	3109	1218	615
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	14472	33793	81200	55909

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٨٢ مليون دولار مقابل ١٨٤٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٥٤ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٢٩٣٧ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٢,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢١,٤٪ في الفترة المذكورة.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٥,٤٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,١٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٥٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٧٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٢٪)، ثمّ مصر (٦,٧٪)، فتركيا (٦,٦٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٦,١٪).

جدول رقم 3
الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2024-2025، %
الواردات السلعية (مليون دولار)	12773	11776	11543	12937	12,1+
الواردات السلعية (ألف طن)	7580	7660	8725	10591	21,4+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٥٢ مليون دولار، مقابل ٣٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٣٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٣٦٦ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٩٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٣٦,٠٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٨٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٠٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٨,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٢٪)، ثمّ مصر (٤,٦٪)، فالولايات المتحدة الأميركية (٤,٥٪)، ثمّ سوريا (٤,٤٪).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2025-2024، %
الصادرات السلعية (مليون دولار)	2411	1894	1910	2366	23,9+
الصادرات السلعية (ألف طن)	1218	1083	1043	1246	19,5+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آب ٢٠٢٥، تراجع **عجز الميزان التجاري** إلى ١٢٣٠ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١٤٧٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٢٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٠٥٧١ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدرُه ٩٦٣٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- في تشرين الثاني ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ١٤٣٥ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٦٥ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ١٩٣٤ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٥.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ١٧٣٢٩ مليون دولار نتج من ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+١٦٠١٠ ملايين دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٣١٩ مليون دولار).

أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ٤٣ مليون دولار في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٥، وبحوالي ٣٠٢٨ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٨١٤ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٦٧٣ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٨٢٥ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٣٣٧ ألف م٢ في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٩,٣٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5
مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	8946	4874	5598	7237

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ٢٨٥٣,٠ مليار ليرة مقابل ٢٨٤٠,٣ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١١٧١,١ مليار ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٣٤,١٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٣٢١ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٣٨ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٣٤,٧٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٣١٤ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٢٣٢١٢ شخصاً وعدد المغادرين ٢٤٣٦٤٩ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٣٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٤٩٥٤ طناً مقابل ٢٠٢٨ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كلّ من حركة القادمين بنسبة ٢٨,٧٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٦,٥٪، وعدد الرحلات بنسبة ١٦,٢٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١١,٢٪.

جدول رقم 6
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن 2024-2025

	2024	2025	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	43569	50612	16,2+
منها: حصّة الميدل ايست، %	45,1	44,6	
حركة القادمين (عدد)	2528054	3253883	28,7+
منها: حصّة الميدل ايست، %	41,7	43,4	
حركة المغادرين (عدد)	2712986	3160289	16,5+
منها: حصّة الميدل ايست، %	45,6	44,7	
حركة العابرين (عدد)	3452	1703	50,7–
حركة شحن البضائع (طن)	57811	64299	11,2+
منها: حصّة الميدل ايست، %	31,0	25,4	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٨ بواخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٢١٠٣ أطنان والمشحونة ٦٢٧٢٨ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧٤٩٥ مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كلّ من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٥,٦٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢١,٩٪، في حين تراجع كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٤,٨٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٩٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٨٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٤,٧٤٪ قياساً على تشرين الثاني ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الأثاث والتجهيزات المنزلية والاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند التعليم والاستجمام والتسلية والثقافة بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرّقة.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٩٠٩٨٨٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ١٦,٣ مليون دولار مقابل تداول ٤٦٠٣٦٤٦ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ٥٥,٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٧١٧٢٧٨ سهماً متداولاً بقيمة ٤٦,٠ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٩٢٥١ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٢٠٥٩٩ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٢٠٢٤ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤).

وفي تشرين الثاني ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٦٥,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع الصناعي بنسبة ١٨,٧٪ فالقطاع المصرفي بنسبة ١٥,٧٪.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١٠,٩ ملايين سهم إلى ١٩,٧ مليوناً. - انخفاض قيمة التداول من ٤٦٤,٧ مليون دولار إلى ٢٩٢,٨ مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	1516	11.7	سويسرا	533	22.5
اليونان	1059	8.2	الإمارات العربية المتحدة	382	16.1
مصر	868	6.7	مصر	109	4.6
تركيا	848	6.6	الولايات المتحدة الأميركية	107	4.5
الإمارات العربية المتحدة	790	6.1	سورية	103	4.4
سويسرا	788	6.1	العراق	96	4.1
ايطاليا	740	5.7	تركيا	74	3.1
المملكة العربية السعودية	676	5.2	الأردن	58	2.5
الولايات المتحدة الأميركية	490	3.8	اليونان	51	2.2
ألمانيا	442	3.4	قبرص	48	2.0
البرازيل	307	2.4	قطر	43	1.8
فرنسا	295	2.3	ساحل العاج	41	1.7
الاتحاد الروسي	277	2.1	ايطاليا	38	1.6
الهند	259	2.0	كونغو	32	1.4
اسبانيا	215	1.7	البرازيل	32	1.4
المملكة المتحدة	211	1.6	جمهورية كوريا	30	1.3
دول أخرى	3156	24.4	دول أخرى	589	24.9
مجموع الواردات السلعية	**12937**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**2366**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)	102.1	250.1	352.2
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5	339.4	85.4	424.8
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2	3781.0	43.8	3824.8
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8	1892.7	41.6	1934.3
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)	1435.5	64.7	1500.1
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	16009.8	1319.3	17329.1

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيّرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحتسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م٢)
تشرين الثاني 2024 - تشرين الثاني 2025

المحافظات	ت2 24	النسبة (%)	ت2 25	النسبة (%)
بيروت	23058	6.83	23614	3.52
جبل لبنان	141640	41.97	260869	38.90
البقاع	27589	8.18	65572	9.78
الشمال (1)	19417	5.75	9021	1.35
الشمال (2)	94675	28.05	130415	19.45
الجنوب	26782	7.94	141985	21.17
النبطية	4314	1.28	39175	5.84
المجموع	337475	100.00	670651	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تشرين الثاني 2024 - تشرين الثاني 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
ت2 24	726	723	1449	72197	78863	151060	13	151073	2871	1246	4117
ت2 25	2159	2155	4314	223212	243649	466861	238	467099	4954	2028	6982
التغير %	197.4	198.1	197.7	209.2	209.0	209.1	1730.8	209.2	72.6	62.8	69.6

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تشرين الثاني 2024 - تشرين الثاني 2025

	تشرين الثاني 2024	تشرين الثاني 2025	التغيّر %
عدد البواخر	100	108	8.0
البضائع المفرغة (طن)	305782	472103	54.4
البضائع المشحونة (طن)	67209	62728	-6.7
المستوعبات المفرغة	12309	17495	42.1
عدد السيارات المستوردة	3853	6152	59.7

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – التطوّرات في المالية العامة والدين العام

نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة.

وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤.

وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقّق فائض أوّلي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

المالية العامة
(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	2022	2023	2024
المقبوضات الإجمالية	34,758	236,537	348,233
المدفوعات الإجمالية	49,241	204,000	345,000
الرصيد العام	-14,483	32,537	3,233
سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي	1,508	85,500	89,500

المصدر: وزارة المالية

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطّلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٩٨٧٧ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٥٠٢٤٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويُعزى الانخفاض في الشهر الحادي عشر من العام الحالي إلى استحقاق سندات بقيمة ٣٦٨ مليار ليرة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٧٢٨٨ مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تمّ التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، في حين تستحقّ سندات من فئات مختلفة.

جدول رقم 7
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2024	4,73	7,32	13,15	21,89	46,22	4,58	2,11	100,00
ت1 2025	0,65	6,57	12,87	21,12	55,97	0	2,82	100,00
ت 2 2025	0,25	6,62	12,71	21,19	56,38	0	2,84	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٥٦,٤٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٢٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٢,٧٪).

الملحق الإحصائي

التطوّرات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة – مليار ليرة)

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصـارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصـرف لبنـان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسـات الماليـة	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسـات العامـة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصـارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسـات العامـة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسـات الماليـة	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٢٦٦٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٧٨١٥٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ و٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالليرة إلى ١٠٧٩٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٠١٦٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونُذكّر بأنّ هذه التسليفات عرفت منحًى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

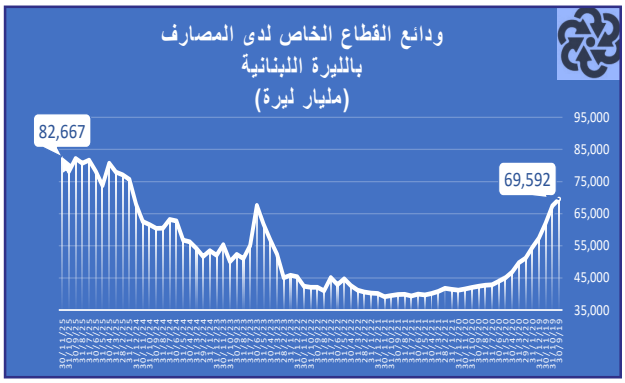

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٣,١٪ في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١٣,٠٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- وبلغت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** ٧٥٨١ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٧٥٥٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ و٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٦٤٢١٠ مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٤٧٧٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٦٩٣٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٤٢٧٨٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

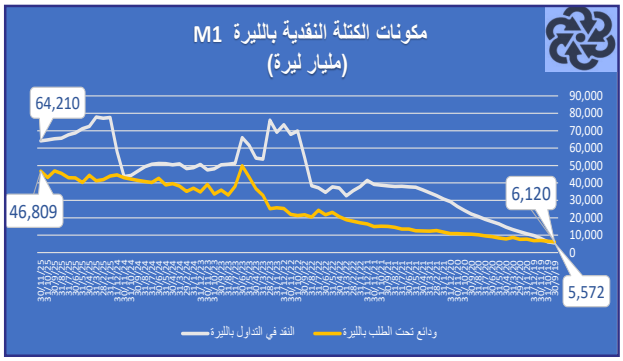

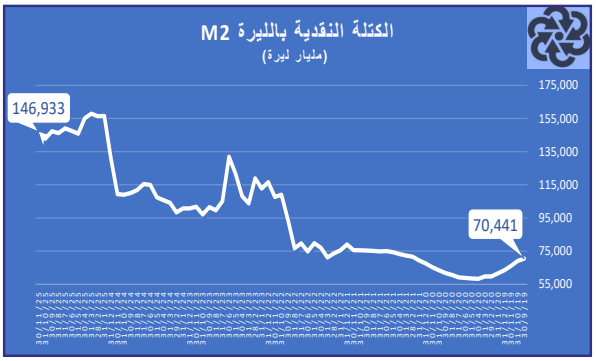

• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** إلى حوالي ٨٦,٧ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٨٦,٩ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ و٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع الـ Fresh.

من جهتها، تراجعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** إلى حوالي ٥,٣٠ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٥,٣٥ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزّعت بين حوالي ٤,٣٨ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

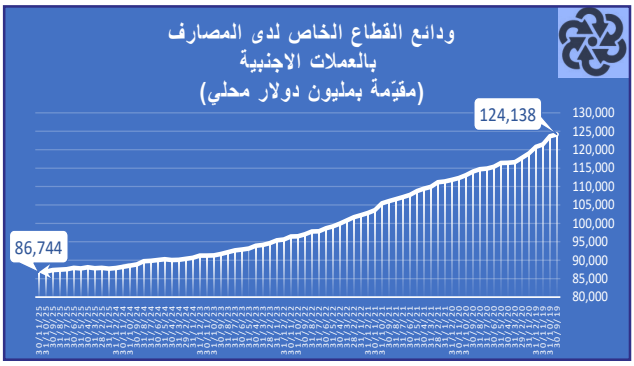

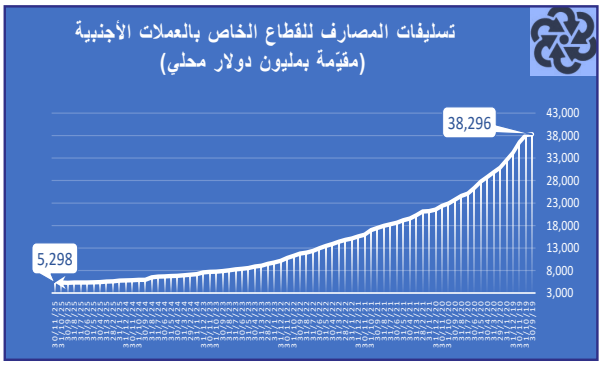

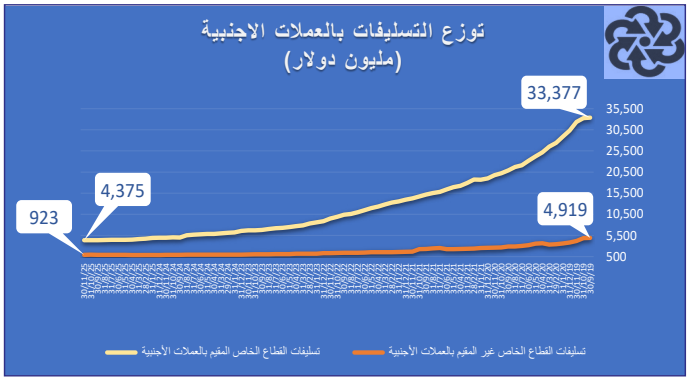

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بلغت ٦,١٪ في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٦,٢٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥.

• **بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية،** صافية من المؤونات، حوالي ٢,١ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• تراجعت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** إلى ٥,٠ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٥,٢ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وبقيت **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** شبه مستقرّة بحيث بلغت ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.

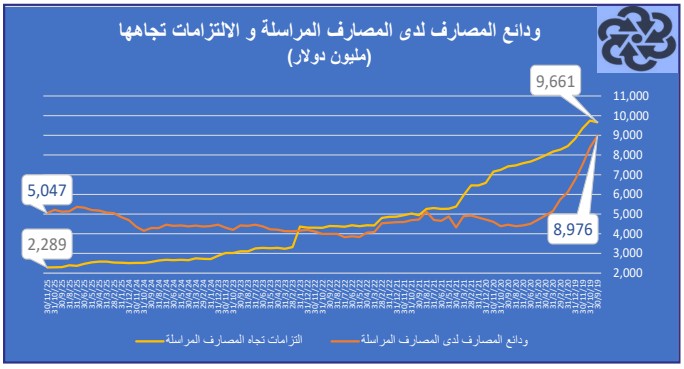

- تراجعت **ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقّعة (ECL)** إلى ٧٧,٩ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٧٨,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

- بلغت **حسابات رأس المال** حوالي ٤,٧ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

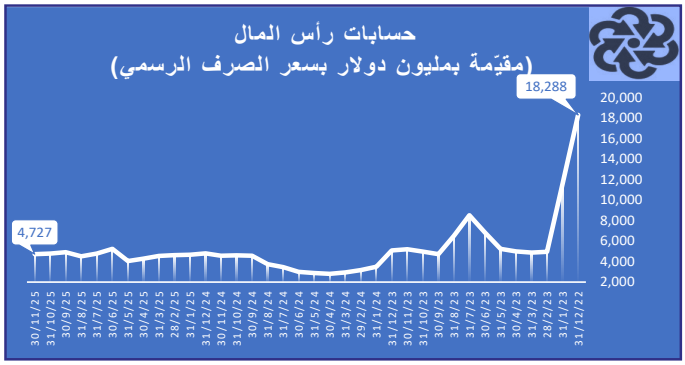

- ازدادت **القيم الثابتة المادية** إلى حوالي ١,٨ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقابل ١,٦ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.
- **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي**

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

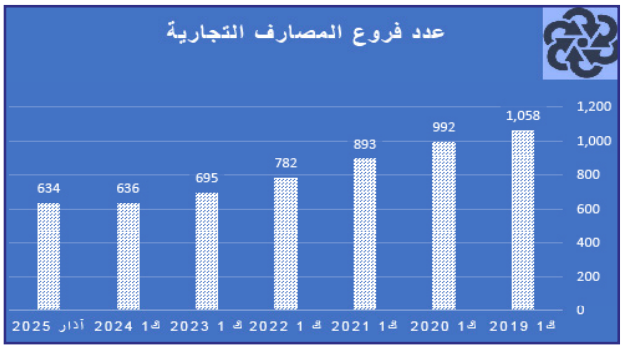

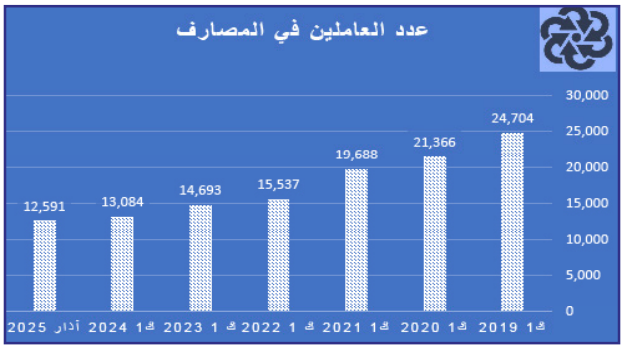

المصدر : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، بقيت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة عند ٦,٦٨٪ مقابل ٦,٦٧٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، فيما انخفض متوسط عمر المحفظة إلى ٨٥٣ يوماً (٢,٣٤ سنة) في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٦ يوماً (أو ٢,٤١ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٢ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤).

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٢٥٪ مقابل ٢,٩١٪ في الشهر الذي سبق (١,١٧٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤)، كما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ١١,٤٢٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٩,٢٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٥ (٦,٧٨٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٣٠٪ بالحدّ الأقصى في تشرين الثاني ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقَّل ١٢,٧٣٪ مقابل ١٤,٤٠٪ في الشهر الذي سبق و١١٧,٧٠٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	ت 2 2024	ت 1 2025	ت 2 2025
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	1,17	2,91	3,25
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	6,78	9,24	11,42
المعدل المثقَّل للقروض بين المصارف	117,70	14,40	12,73

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني ٢٠٢٥، ارتفع متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,١٢٪ مقابل ٠,٠٦٪ في الشهر الذي سبق و٠,٠٣٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤، كما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٥,٣٢٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٤,٢٣٪ في الشهر الذي سبق و٤,٤١٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	ت 2 2024	ت 1 2025	ت 2 2025
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,03	0,06	0,12
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	4,41	4,23	5,32

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٠,٤ مليار دولار مقابل ٤٨,٩ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٤,٨ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤.

جدول رقم 11
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

	ت 2 2024	ك 1 2024	ت 1 2025	ت 2 2025
الذهب	24581	24102	36946	38403
العملات الأجنبية	10104	10089	9859	9343
الأوراق المالية الأجنبية	168	168	2135	2631
المجموع	**34853**	**34359**	**48940**	**50377**

المصدر : مصرف لبنان

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمّن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمّن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدَرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت2 24	ك1 24	ت1 25	ت2 25
الموجودات				
الموفورات	**7184780**	**7129571**	**7011665**	**6975562**
- أوراق نقدية	5793	7180	7447	6895
- ودائع لدى مصرف لبنان	7178987	7122391	7004218	6968667
ديون على القطاع الخاص المقيم	**455897**	**454119**	**402684**	**402238**
- بالليرات اللبنانية	11786	11433	10024	10649
- بالعملات الأجنبية	444110	442686	392660	391589
ديون على القطاع العام	**220268**	**208357**	**203762**	**200095**
منها: سندات بالليرة	9130	8778	7557	7581
سندات بالعملات	209243	197756	195197	191501
ديون مختلفة	1895	1823	1008	1013
موجودات خارجية	**848635**	**848956**	**976252**	**980869**
- قروض على غير المقيمين	80636	77989	86050	82706
- قروض على مصارف غير مقيمة	389603	420027	466603	451677
- موجودات خارجية أخرى	229504	222810	241442	241521
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	76226	56073	63080	71105
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	72666	72057	119077	133859
القيم الثابتة	**207763**	**222551**	**272022**	**294878**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**284509**	**352724**	**252903**	**243054**
موجودات غير مصنفة	**18409**	**15326**	**15139**	**16641**
المجموع	**9220260**	**9231604**	**9134427**	**9113336**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**6086708**	**6062160**	**5934067**	**5926332**
- ودائع بالليرة	59804	65177	74430	79461
- ودائع بالعملات الأجنبية	6026904	5996983	5859637	5846870
ودائع القطاع العام	**56809**	**51576**	**68151**	**69652**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**1872344**	**1871676**	**1920334**	**1919962**
- بالليرات اللبنانية	2744	2718	3722	3205
- بالعملات الأجنبية	1869600	1868959	1916612	1916757
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**225300**	**224295**	**205042**	**204854**
سندات دين	**46456**	**46234**	**31051**	**29418**
الأموال الخاصة	**409000**	**428536**	**427204**	**423046**
- أموال خاصة أساسية	376690	394917	394919	378552
- أموال خاصة مساندة	32310	33619	32285	44494
مطلوبات غير مصنفة	**523644**	**547127**	**548577**	**540073**
المجموع	**9220260**	**9231604**	**9134427**	**9113336**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت2 24	ك1 24	ت1 25	ت2 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**3104324**	**3060111**	**4189038**	**4273274**
- ذهب	2199979	2157141	3306650	3437071
(مقيم بملايين د.أ)	(24581)	(24102)	(36946)	(38403)
- عملات أجنبية*	904345	902970	882389	836203
(مقيمة بملايين د.أ)	(10104)	(10089)	(9859)	(9343)
ديون على القطاع الخاص	**261**	**264**	**345**	**348**
سلفات للمصارف التجارية	**37909**	**38575**	**39439**	**38890**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**1065**	**1065**	**959**	**956**
سلفات للقطاع العام	**1486914**	**1486943**	**1486886**	**1486914**
فروقات القطع	**3006244**	**3020901**	**1797556**	**1648205**
محفظة الأوراق المالية	**562092**	**560023**	**727741**	**772230**
القيم الثابتة	**588**	**540**	**815**	**579**
عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة	**175118**	**136633**	**187804**	**192265**
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	**23361**	**13674**	**31086**	**32176**
المجموع	**8397875**	**8318729**	**8461669**	**8445837**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**49816**	**65564**	**72883**	**71660**
ودائع المصارف التجارية	**7446415**	**7415818**	**7285678**	**7258838**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**74969**	**65533**	**68323**	**69683**
ودائع القطاع الخاص	**4473**	**4787**	**4155**	**4492**
التزامات تجاه القطاع العام	**535710**	**533827**	**758119**	**761870**
التزامات خارجية	**163590**	**164400**	**164930**	**165097**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1828)	(1837)	(1843)	(1845)
الأموال الخاصة	**64347**	**62219**	**62420**	**62420**
مطلوبات غير مصنفة	**58555**	**6580**	**45160**	**51776**
المجموع	**8397875**	**8318729**	**8461669**	**8445837**

المصدر : مصرف لبنان

*** ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.**

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.
استناداً الى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت2 24	ك1 24	ت1 25	ت2 25
الكتلة النقدية M1	**86646**	**102718**	**107831**	**111019**
- النقد في التداول	43685	58077	64772	64210
- ودائع تحت الطلب بالليرة	42961	44641	43059	46809
الكتلة شبه النقدية	**6091017**	**6062923**	**5929862**	**5920824**
- ودائع أخرى بالليرة	22664	28268	34952	35914
- ودائع بالعملات الأجنبية	6068353	6034655	5894910	5884911
سندات دين	**33031**	**32809**	**31051**	**29418**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	109310	130986	142783	146933
- بالليرات والعملات M3	6210694	6198450	6068744	6061261
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	6221511	6208708	6073779	6066061
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**1696663**	**1626243**	**3041274**	**3174881**
- الموجودات بالذهب	2199979	2157141	3306650	3437071
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(503316)	(530898)	(265376)	(262190)
وضعية القطاع العام المدينة	**4584199**	**4594527**	**3117753**	**2959500**
- ديون صافية على القطاع العام	1577954	1573625	1320197	1311295
- فروقات القطع	3006244	3020901	1797556	1648205
ديون على القطاع الخاص	**545732**	**542272**	**491034**	**491174**
- بالليرات اللبنانية	12879	13834	10822	11446
- بالعملات الأجنبية	532853	528438	480213	479727
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**(615899)**	**(564592)**	**(581316)**	**(564294)**
المجموع	**6210694**	**6198450**	**6068744**	**6061261**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
تشرين الثاني 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	110480.19	112990.78	111326.70	111069.74
الجنيه الاسترليني	116564.80	118372.70	117499.37	118345.85
الين الياباني	568.47	583.14	577.02	572.84
الدولار الكندي	63331.45	63955.98	63673.45	63760.06
الدولار الاسترالي	57673.80	58774.65	58226.82	58416.65
اليورو	102817.60	104034.80	103429.97	103614.15

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	تشرين الاول 25				تشرين الثاني 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.31	1.35	1.34	1.31	1.30	1.32	1.31	1.32
الين الياباني	147.08	154.20	151.41	154.20	153.48	157.44	155.20	156.24
الفرنك السويسري	0.79	0.81	0.80	0.80	0.79	0.81	0.80	0.81
اليورو	1.16	1.18	1.16	1.16	1.15	1.16	1.16	1.16
أونصة الذهب	3856.37	4356.50	4058.07	4002.71	3938.86	4239.29	4088.23	4239.29

المصدر : Bloomberg.com

آفاق الاقتصاد العالمي: أحدث تقديرات النمو والمخاطر المستقبلية

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

يعطي هذا التقرير لمحة عامة عن الاقتصاد العالمي، ويتوقّف عند آخر التقديرات والتوقّعات المتعلّقة بالنمو الاقتصادي، بالاستناد إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في تشرين الأول ٢٠٢٥ وإلى التحديث الصادر في كانون الثاني ٢٠٢٦.

تغيّرات في قواعد الاقتصاد العالمي

تتغيّر قواعد الاقتصاد العالمي بشكل مستمرّ. وتظهر تدريجياً تفاصيل السياسات الاقتصادية الجديدة، كما تتغيّر معها آفاق النمو. فبعد أن رفعت الولايات المتحدة التعريفات الجمركية منذ شهر شباط من العام ٢٠٢٥، ساهمت الاتفاقات والتعديلات اللاحقة في خفض بعض الارتفاعات القصوى في التعريفات. لكن حالة عدم اليقين بشأن استقرار الاقتصاد العالمي ومساره المستقبلي لا تزال كبيرة.

وفي الوقت ذاته، أجرى عدد من دول الاقتصادات المتقدّمة تخفيضاً هائلاً في المعونة الإنمائية الدولية، كما فرض قيوداً جديدة على الهجرة. وقد اعتمد عدد من الاقتصادات الكبرى إجراءات مالية أكثر تحفيزاً، ممّا أثار المخاوف بشأن استدامة المالية العامة والتداعيات المحتملة عبر الحدود. وقد بدأت الاقتصادات والمؤسسات والأسواق في جميع أنحاء العالم بالتكيّف مع بيئة أكثر حمائيةً وتشرذماً، في ظلّ آفاق النمو القاتمة على المدى المتوسّط، ممّا يستدعي إعادة النظر في سياسات الاقتصاد الكلّي.

وفي بداية تحوّل السياسات التجارية وتصاعد حالة عدم اليقين، خفّض عدد نيسان ٢٠٢٥ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» توقعات النمو لعام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية إلى ٢,٨٪. ويُعزى هذا التخفيض إلى أنّ التعريفات الجمركية تُمثّل صدمات عرض للبلدان التي تفرض تلك التعريفات وصدمات طلب للبلدان المستهدفة بها، في حين يُشكّل عدم اليقين صدمة طلب سلبية في جميع أنحاء العالم. وبحلول تموز ٢٠٢٥، أدّى الإعلان عن خفض التعريفات الجمركية بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في نيسان إلى ارتفاع طفيف في توقّعات النمو إلى ٣٪.

وكانت البيانات الواردة في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ قد أظهرت نشاطاً اقتصادياً قويّاً. وكان التضخّم في الاقتصادات الآسيوية معتدلاً، بينما ظلّ مستقراً في الولايات المتحدة. غير أنّ هذه المرونة الظاهرة تُعزى بدرجة كبيرة إلى عوامل موقتة، مثل تسريع وتيرة التجارة استباقاً للتعريفات الجمركية واستراتيجيات الاستثمار وإدارة المخزونات، وليس إلى مواطن قوّة أساسية. ومع انحسار هذه العوامل، ظهرت بيانات أضعف، حيث تلاشت آثار تسريع وتيرة التجارة، وتباطأت أسواق العمل. ويبدو أن تكلفة التعريفات الجمركية ستُمرّر على الأرجح إلى المستهلك الأميركي الذي لم يشعر بتأثيرها في الماضي. وتشهد الاقتصادات المتقدّمة، التي اعتمدت دائماً على الهجرة، انخفاضاً حادّاً في صافي تدفقات العمالة الوافدة، ما ستكون له انعكاسات على الإنتاج الممكن تحقيقه.

آخر المعطيات الاقتصادية بحسب تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»

وتُشير آخر التقديرات والتوقّعات إلى استقرار النمو العالمي على ٣,٣٪ في العام ٢٠٢٦، كما في العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٤. ويُعدّ ذلك تحسّناً مقارنةً بعدد تشرين الأول ٢٠٢٥ وعدد تموز ٢٠٢٥ من تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي». ويأتي ذلك في ظلّ عوامل معاكسة ناتجة عن عدم اليقين والحمائية، على الرغم من أنّ صدمات التعريفات الجمركية كانت أقلّ حدّة ممّا أُعلن عنه بدايةً. من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدّمة بنحو ١,٨٪ في العام ٢٠٢٦، مع تحسّن النمو في الولايات المتحدة إلى ٢,٤٪ في العام ٢٠٢٦، مدعوماً بسياسة المالية العامة وانخفاض معدّلات الفائدة، في حين يتراجع تأثير ارتفاع الحواجز التجارية تدريجياً. ومن المتوقّع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً طفيفاً في معدّلات النمو إلى ما يزيد بقليل عن ٤٪. ومن المتوقّع أيضاً انخفاض معدّل التضخّم العالمي من ٤,١٪ في العام ٢٠٢٥ إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠٢٦ ثمّ إلى ٣,٤٪ في العام ٢٠٢٧، مع العلم أنّ توقّعات التضخّم لم تتغيّر بشكل عام مقارنة بما كانت عليه في تقرير شهر تشرين الأول ٢٠٢٥، مع الإشارة إلى عودة معدّل التضخّم إلى المستوى المستهدف بشكل تدريجي في الولايات المتحدة الأميركية أكثر منه في الاقتصادات الكبرى

الأخرى. ومن المتوقّع أن ينخفض نمو حجم التجارة العالمية من ٤,١٪ في العام ٢٠٢٥ إلى ٢,٦٪ في العام ٢٠٢٦ ليرتفع إلى ٣,١٪ في العام ٢٠٢٧.

في المخاطر المستقبلية

لا تزال التوقّعات الاقتصادية المستقبلية أكثر عرضة لانخفاض منها للارتفاع بسبب المخاطر، كما كان الحال في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» WEO السابقة. فيُمكن أن تؤدّي حالة عدم اليقين لفترة أطول بشأن السياسات إلى ضعف الاستهلاك والاستثمار. ومن شأن زيادة التدابير الحمائية، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية، أن تَكبح الاستثمار وتُعرقل سلاسل الإمداد وتخنق نمو الإنتاجية. ويُمكن أن يؤدّي تفاقم صدمات عرض العمالة عن المتوقّع، ولا سيّما نتيجة سياسات الهجرة التقييدية، إلى الحدّ من النمو، وخاصّة في الاقتصادات التي تعاني من شيخوخة السكان ونقص المهارات.

وقد تتفاعل نقاط الضعف في المالية العامة وهشاشة الأسواق المالية مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة مخاطر إعادة التمويل بالنسبة للحكومات. ويُمكن أن تشهد أسعار أسهم شركات التكنولوجيا إعادة تسعير مفاجئة بسبب تدنّي الإيرادات ومكاسب الإنتاجية المُرتبطة بالذكاء الاصطناعي عن المأمول، ممّا قد يؤدّي إلى نهاية طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ونشاط السوق المالية المرتبطة به، مع إمكانية حدوث آثار أوسع على الاستقرار المالي العام. ويُمكن أن تؤدّي الضغوط على استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل المصارف المركزية، إلى تآكل مصداقية السياسات التي تحقّقت بصعوبة وتقويض عملية صنع القرارات الاقتصادية السليمة، بخاصّة نتيجة تراجع موثوقية البيانات.

وتشكّل ارتفاعات أسعار السلع الأساسية، الناجمة عن الصدمات المناخية أو التوترات الجيوسياسية، مخاطر إضافية، لا سيّما بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض المستوردة لهذه السلع. ومن الناحية الإيجابية، قد يؤدّي تحقيق تقدّم في مفاوضات التجارة إلى خفض التعريفات الجمركية وتقليل حالة عدم اليقين. ومن شأن اجراء المزيد من الإصلاحات، في محاولة للتصدّي للتحدّيات المتزايدة، أن يُحفّز النمو على المدى المتوسّط. كذلك، قد يُحقق تسارع نمو الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي مكاسب على مستوى الاقتصاد ككلّ.

أحدث توقعات النمو الاقتصادي الصادرة في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» IMF/WEO– تشرين الأول ٢٠٢٥ وكانون الثاني ٢٠٢٦

الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، التغيّرالسنوي %	2024	2025	2026 (توقّعات)
العالم	3,3	3,3	3,3
الاقتصادات المتقدّمة	1,8	1,7	1,8
الولايات المتحدة الأميركية	2,8	2,1	2,4
منطقة اليورو	0,9	1,4	1,3
ألمانيا	-0,5	0,2	1,1
فرنسا	1,1	0,8	1,0
إيطاليا	0,7	0,5	0,7
اسبانيا	3,5	2,9	2,3
اليابان	0,1	1,1	0,7
المملكة المتحدة	1,1	1,4	1,3
كندا	1,6	1,6	1,6
الاقتصادات المتقدّمة الأخرى	2,3	1,8	2,0
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4,3	4,4	4,2
الصين	5,0	5,0	4,5
الهند	6,5	7,3	6,4
روسيا	4,3	0,6	0,8
البرازيل	3,4	2,5	1,6
المكسيك	1,4	0,6	1,5
المملكة العربية السعودية	2,0	4,3	4,5
نيجيريا	4,1	4,2	4,4
جنوب افريقيا	0,5	1,3	1,4

توقّعات النمو حسب المنطقة
نمو الناتج المحلّي الاجمالي الحقيقي، التغيّر بالنسب المئوية ٪

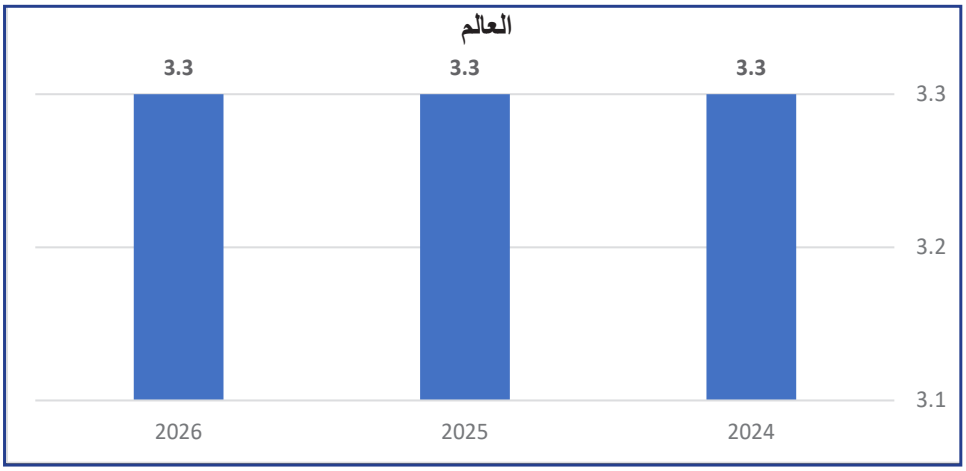

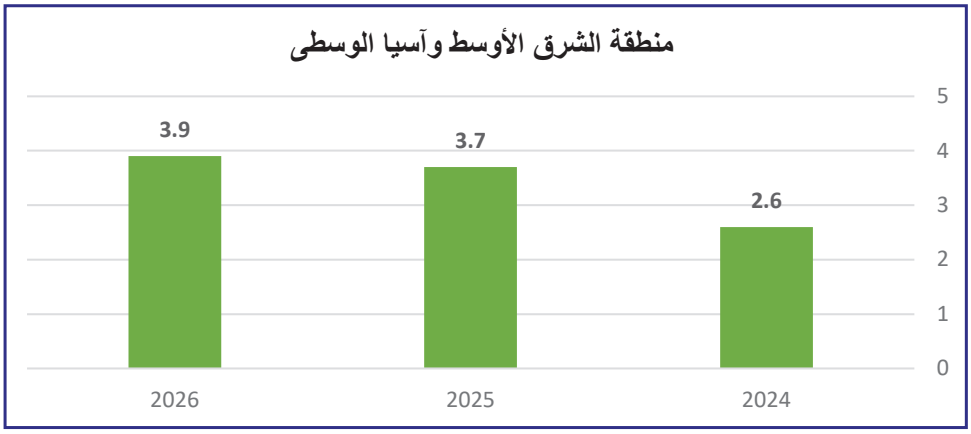

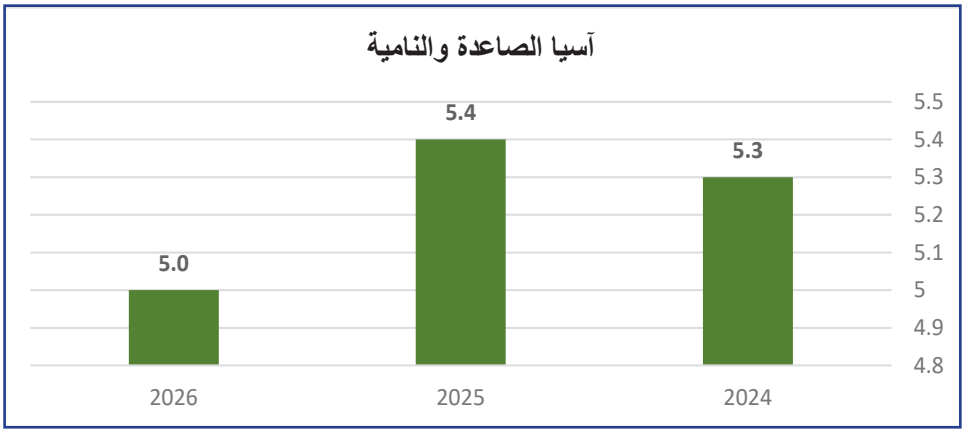

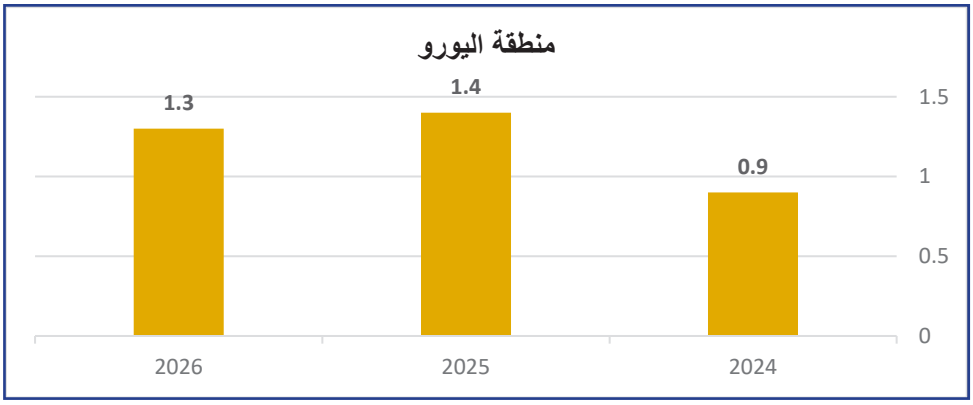

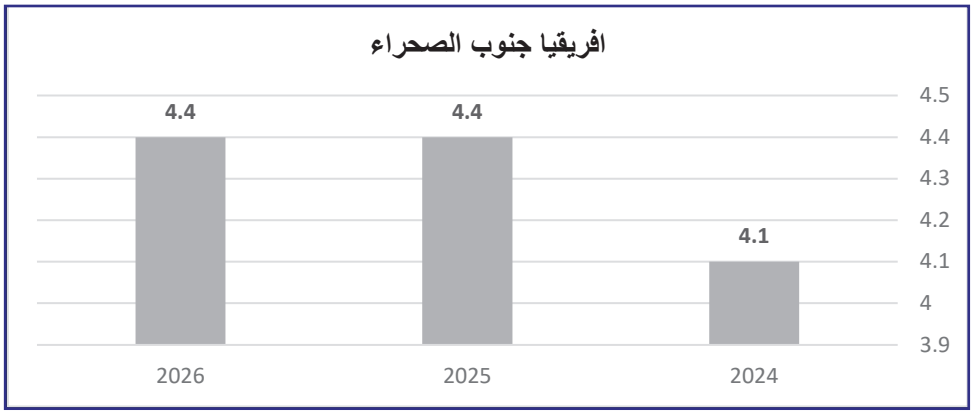

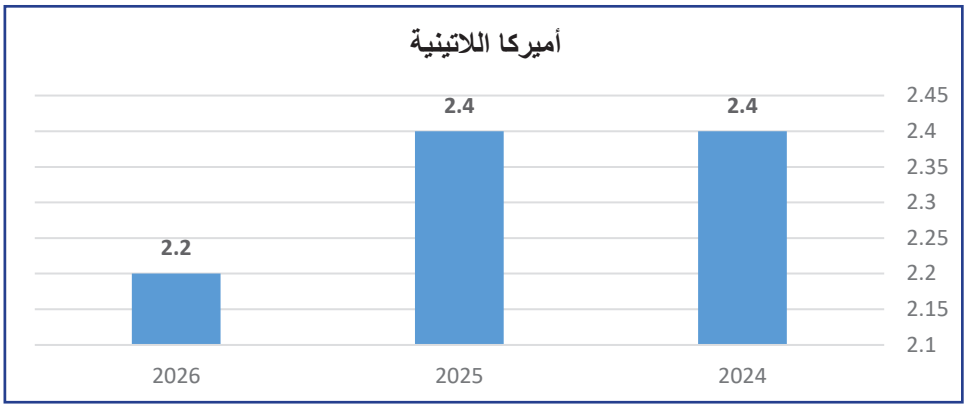

مصدر المعلومات في الجدول وفي الرسوم البيانية: صندوق النقد الدولي- تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»- تشرين الأول ٢٠٢٥ وكانون الثاني ٢٠٢٦.

مؤشر Blom PMI : نمو النشاط التجاري وارتفاع كمية الاعمال الجديدة في نهاية ٢٠٢٥

في كانون الأول ٢٠٢٥ ، انخفض مؤشر مدراء المشتريات إلى ٥١,٢ نقطة من ٥١,٣ نقطة في تشرين الثاني، ما يمثل أطول فترة توسّع متواصل في نشاط القطاع الخاص منذ أكثر من اثني عشر عاماً. وقد كان التوسع مدفوعاً بسبب النشاط الاقتصادي المتزايد مع الطلب المحلي. ومع ذلك، تراجعت طلبات التصدير الجديدة إلى حالة الانحسار. كما تفاقمت الضغوط التضخمية مع ارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، في حين ظلت الشركات حذرة في التوظيف على الرغم من زيادة أعباء العمل.

توقعات البنك الدولي

في تقريره «**توقعات الاقتصاد العالمي**» الصادر في كانون الثاني ٢٠٢٦، توقّع البنك الدولي أن يكون لبنان قد حقّق نمواً اقتصادياً حقيقياً بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥ بعدما كان توقّع أن يكون معدل النمو ٤,٧٪ في التقرير الصادر في حزيران ٢٠٢٥. ويأتي هذ النمو بعد تراجع بنسبة ٠,٨٪ في العام ٢٠٢٣ و٧,١٪ في العام ٢٠٢٤. ويتوقّع البنك أن يبلغ معدل النمو الحقيقي ٤,٠٪ في العام ٢٠٢٦. ويعزى النمو في العام ٢٠٢٥ إلى تحسّن البيئة السياسية في البلاد.

الاتحاد الأوروبي يدعم لبنان بـ ١١٠,٥ ملايين يورو

وقع **الاتحاد الأوروبي** ست اتفاقيات تمويل جديدة مع الحكومة اللبنانية بقيمة ١١٠,٥ ملايين يورو على شكل هبات، تهدف إلى دعم قطاع الأمن، والتعافي في المناطق المتضررة من النزاع، وأولويات الإصلاح. وتأتي هذه الاتفاقيات في إطار حزمة الدعم البالغة مليار يورو التي أعلنت عنها رئيسة المفوضية الأوروبية خلال زيارتها إلى بيروت في أيار ٢٠٢٤. وجرى إعداد هذه البرامج بالتنسيق مع المؤسسات اللبنانية والأجهزة الأمنية، على أن تتولى تنفيذها وكالات من دول الاتحاد الأوروبي وشركاء من الأمم المتحدة، مستفيدين من خبراتهم الفنية.

وتتوزّع المبالغ الممنوحة كالآتي:

- ٣٠ مليون يورو ستُخصص لتعزيز قدرات قوى الأمن الداخلي في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية، إلى جانب دعم الأجهزة الأمنية الأخرى في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مواجهة تمويل الإرهاب والتهريب.
- ٢٥ مليون يورو لتعزيز جهود التعافي المحلي، على أن يركز البرنامج على دعم البلديات في توفير الخدمات الأساسية، ومشاريع زراعية وبيئية صغيرة، وفرص عمل من خلال تطوير المهارات، إلى جانب تعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك في إطار دعم المجتمعات التي تأثرت بالنزاع، خاصة في الجنوب والبقاع.
- ٢٥ مليون يورو لتحسين الإدارة المتكاملة للحدود في المعابر البرية والمطارات، وتعزيز السلامة والأمن.
- ٨ ملايين يورو لتأمين حلول طاقة مستدامة للمؤسسات الأمنية الحيوية، بهدف ضمان استمرارية خدماتها.
- ١٣,٥ مليون يورو لدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومساعدة مؤسسات عامة مختارة على تحسين ضوابطها الداخلية عبر التحول الرقمي، بما يعزز الشفافية وكفاءة الخدمات.
- ٩ ملايين يورو لمواكبة جهود تحديث الإدارة العامة ودعم الوزارات والمؤسسات اللبنانية في تقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية.

تمويل جديد بقيمة ٣٥٠ مليون دولار من البنك الدولي

أشار **البنك الدولي** في بيان، إلى ان مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي وافق، على تمويل جديد بقيمة ٣٥٠ مليون دولار لمساعدة لبنان على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً خلال مرحلة التعافي الاقتصادي والمالي، وتحسين تقديم الخدمات العامة عالية الأثر من خلال التحوّل الرقمي للقطاع العام. ويغطّي هذا التمويل مشروعَيْن جديدَيْن يهدفان إلى إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين من خلال توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتسريع وتيرة رقمنة الخدمات العامة الرئيسية.

أوروبا تمنح لبنان ١١٠ ملايين يورو لدعم الأمن والتعافي والإصلاحات

وزعت بعثة الاتحاد الأوروبي بياناً، أعلنت فيه أن «الاتحاد

الأوروبي وقع والحكومة اللبنانية ستة اتفاقات تمويل جديدة، بقيمة إجمالية تبلغ ١١٠,٥ ملايين يورو على شكل هبات، لدعم قطاع الأمن في لبنان، والتعافي في المناطق المتضرّرة من النزاع، وأولويات الإصلاح الرئيسية. وتمّ توقيع كلّ الاتفاقات مع وزير المالية ياسين جابر».

وأشار إلى أن «هذه الهبات تموّل في إطار حزمة الدعم البالغة مليار يورو التي أعلنت عنها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، خلال زيارتها بيروت في أيار ٢٠٢٤. وتؤكّد هذه الهبات التزام الاتحاد الأوروبي الراسخ استقرار لبنان وسيادته وأمنه، وتعزيز مؤسسات الدولة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد. كما تعكس الاتفاقات زخماً متجدّداً في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، يتجلّى في استئناف عمل مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وزيادة التبادلات الرفيعة المستوى، وإبرام العديد من مبادرات التعاون الجديدة».

وأكّد الاتحاد الأوروبي أنه «يواصل دعمه الراسخ للمؤسسات الأمنية اللبنانية. وسيجري تخصيص ٣٠ مليون يورو لتعزيز قدرات قوى الأمن الداخلي على مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية، مع دعم جميع الأجهزة الأمنية في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التصدّي لتمويل الإرهاب والتهريب».

وقال: «سيُخصّص مبلغ ٢٥ مليون يورو إضافية لتعزيز الإدارة المتكاملة للحدود في المعابر البرية والمطارات، وتحسين السلامة والأمن البحريين. ولضمان استمرار عمل المنشآت الأمنية الحيوية دون انقطاع، سيجري تخصيص ٨ ملايين يورو لتوفير حلول طاقة مستدامة وموثوقة للمؤسسات الأمنية اللبنانية».

أضاف: «لا تزال المجتمعات المحلّية في المناطق المتضرّرة من النزاع، لا سيّما في الجنوب والبقاع، تواجه تحدّيات جسيمة. وبهدف دعم جهود الحكومة في مساعدة هذه المجتمعات، خصّص الاتحاد الأوروبي ٢٥ مليون يورو لتعزيز التعافي المحلّي والقدرة على التكيّف وفقاً لأولويات الحكومة. وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع البلديات لتوفير الخدمات الأساسية، ودعم المشاريع الزراعية والبيئية الصغيرة الحجم، وإيجاد فرص عمل من خلال تطوير المهارات، ومساعدة الشركات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي».

تابع: «يبقى دعم الإصلاحات أولويةً محوريّةً في عمل الاتحاد الأوروبي في لبنان، إذ تُعدّ الإصلاحات أساسيّة لبناء مؤسسات قويّة وشفافة وخاضعة للمساءلة، قادرة على تقديم خدمات عامة فعّالة واستعادة ثقة المواطنين اللبنانيين. وفي هذا السياق، سيتمُّ تخصيص ١٣,٥ مليون يورو لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومساعدة مؤسّسات عامة مختارة على تعزيز إجراءاتها وضوابطها الداخلية، بما في ذلك من خلال التحوّل الرقمي، لتحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين بصورة شفافة».

وأوضح أنه «سيُخصص مبلغ ٩ ملايين يورو إضافية لدعم الوزارات والمؤسسات العامة اللبنانية في تقديم خدمات عامة أكثر حداثة وكفاءة وشفافية، بالتزامن مع جهود إصلاح الإدارة العامة الأوسع نطاقاً».

وقال: «تعدّ هذه الاتفاقات جزءاً من الحزمة البالغة قيمتها ١٣٢ مليون يورو التي أعلن عنها وزير المالية في الشهر الماضي، والتي تشمل أيضاً دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مبادرات لحماية البيئة والحفاظ على النظم البيئية الغنية للبنان».

أضاف: «جرى تطوير هذه البرامج بالتشاور الوثيق مع النظراء اللبنانيين، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والوزارات المعنية. وستتولى تنفيذها وكالات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء الأمم المتحدة، مستفيدة من خبراتها الفنية وتجربتها الطويلة».

ختم: «تمثل هذه الاتفاقات فصلاً جديداً في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. ويبقى الاتحاد الأوروبي شريكاً موثوقاً وملتزماً، يقف إلى جانب لبنان وشعبه دعماً للاستقرار والتعافي والإصلاح».

نتائج مصرف الإسكان وتوقّعاته

رغم التحديات الاقتصادية والمالية غير المسبوقة التي تواجه لبنان، نجح **مصرف الإسكان** خلال عام ٢٠٢٥ في الحفاظ على استمرارية عمله وتعزيز دوره الاجتماعي. فقد تمكن من إعادة تفعيل التعاون مع جهات مانحة ومؤسسات دولية، وتأمين مصادر تمويل مستدامة لقروض الإسكان، بالتوازي مع تطوير آلياته الإدارية والمالية وتعزيز الحوكمة والشفافية. وكان مجلس الوزراء قرّر رفع رأس مال المصرف من ١٠٠ مليار الى ١٥٠ مليار ليرة لبنانية. من أبرز معطيات المصرف في العام ٢٠٢٥:

١. بلغ عدد المقترضين من مصرف الإسكان ٦٨٥ شخصاً في العام ٢٠٢٥. توزّعت القروض على المستفيدين حسب المناطق: جبل لبنان (٤٥٩)، الشمال (١١٠)، الجنوب والنبطية (٥٤)، البقاع (٣٤) وبيروت (٢٨).
٢. بلغت قيمة القروض من **مصرف الإسكان** ٤٥,٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٥، لتكون بذلك القيمة الوسطية للقرض الواحد بحدود ٦٥ ألف دولار أميركي. مع الإشارة إلى أنه لغاية نهاية العام ٢٠٢٥ كان عدد الذين دخلوا إلى المنصة الالكترونية لمصرف الإسكان حوالي ٣٠ ألف والذين تقدّموا لإجراء مقابلة عبر المنصّة حوالي ٧٣٠٠ شخص توزعت مقابلاتهم بين طلبات قروض للشراء والبناء والترميم.
٣. وبحسب تصنيف القروض الممنوحة من مصرف الإسكان في العام ٢٠٢٥، توزّعت بنسبة ٨٧,٧٪ للشراء، و٧,١٪ للبناء و٥,٢٪ للترميم.

خلال العام ٢٠٢٥ وبناءً لاتفاقية القرض الموقّعة بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ والتي تمت إعادة إحيائها في العام ٢٠٢٤، حصل المصرف على ثلاث دفعات قيمتها ١٥ مليون دينار كويتي (أي ما يوازي ٤٩ مليون دولار أميركي) من أصل قرض مشروع الاسكان للمرحلة الثانية والبالغة قيمته ٥٠ مليون دينار كويتي .

أما على صعيد الخطط والأهداف للعام ٢٠٢٦، فإن مصرف الإسكان يسعى إلى توسيع نطاق خدماته وزيادة عدد المستفيدين من قروضه، ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط. ويعمل المصرف على إعداد برامج تمويل جديدة تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الحالي، مع التركيز على قروض ميسّرة وبشروط مدروسة. كذلك يضع المصرف ضمن أولوياته تعزيز الشراكات مع الصناديق العربية والدولية والجهات الداعمة، إضافة إلى الاستمرار في تحديث أنظمته الداخلية وتبسيط الإجراءات لتسهيل وصول المواطنين إلى القروض السكنية. إن هدف مصرف الإسكان الأساسي في المرحلة المقبلة هو ترسيخ دوره كمؤسسة وطنية داعمة للاستقرار الاجتماعي، والمساهمة الفعلية في تحريك القطاع السكني والاقتصادي في لبنان.

BBAC يوقّع شراكة مع Visa

وقّع BBAC **(بنك بيروت والبلاد العربية)** اتفاقية مع شركة Visa، الرائدة عالمياً في تقنيات الدفع، يتم بموجبها إصدار جميع بطاقات المصرف حصرياً بعلامة Visa التجارية. تضع هذه الاتفاقية إطاراً استراتيجياً لأعمال بطاقات BBAC، وتدعم خطط المصرف لإطلاق بطاقات جديدة مدعومة بشبكة Visa العالمية للدفع. ومن خلال هذه الشراكة، سيستفيد العملاء من حلول دفع آمنة وموثوقة وواسعة القبول، سواء على المستويَيْن المحلي والدولي. وتدعم هذه الشراكة خطط المصرف لإطلاق عروض بطاقات جديدة واستكشاف مجالات إضافية للتعاون مع Visa في المرحلة المقبلة. وتشكّل هذه الشراكة خطوة مهمة ضمن جهود BBAC المستمرة لتعزيز أعماله في مجال البطاقات. ومع تقدّم مراحل التنفيذ، سيركّز المصرف على تطبيق استراتيجيته الخاصة بالبطاقات وضمان استجابة المنتجات المستقبلية لاحتياجات العملاء وتطورات السوق.

بنك الاعتماد اللبناني يطلق خدمة Google Pay على جميع بطاقاته

أطلق **بنك الاعتماد اللبناني** إعلان خدمة Google Pay، الحل العالمي الموثوق للمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والمتاح الآن لجميع حاملي بطاقاته من MasterCard وVisa. اعتباراً من اليوم يمكن للعملاء الاستمتاع بمرونة الدفع الآمن Contactless باستخدام الهواتف الذكية العاملة بنظام Android أو أجهزة Wear OS – في أي وقت ومن أي مكان. ومن خلال تطبيق Google Wallet، يمكن لعملاء الاعتماد اللبناني إضافة بطاقاتهم بسهولة والبدء بالشراء فوراً داخل المتاجر، أو عبر الإنترنت، أو عبر التطبيقات، سواء محلياً أو دولياً. وتوفّر خدمة Google Pay تجربة سهلة من خلال استخدام سلسة مدعومة بطبقات حماية متقدمة تشمل الترقيم (Tokenization)، التشفير، والمصادقة البيومترية، بما يضمن أن كل معاملة تتم بسرعة وأمان وخصوصية.

تفاؤل بشأن الاقتصاد الأميركي في العام ٢٠٢٦

قد يشهد الاقتصاد الأميركي تسارعاً ملحوظاً للنمو في العام ٢٠٢٦ نتيجة تزامن التحفيز المالي والتحفيز النقدي. ويتوقّع وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت Scott Bessent، عاماً قوياً مدفوعاً بعوامل رئيسية عدة، أهمها قانون BBB "One Big Beautiful Bill" الذي أُقرّ في تموز ٢٠٢٥، ويتضمن تخفيضات ضريبية كبيرة. في بداية العام ٢٠٢٦، سيحصل الأميركيون على استردادات ضريبية بمفعول رجعي، وسيشعرون بانخفاض الضريبة على الدخل الشهري.

ويساهم ذلك بزيادة حوالي ٠,٣٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي قد يكون سمح بتحقيق نمو اقتصادي بمعدل ١,٩٪ في العام ٢٠٢٥. وقد بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة ٤,٣٪ على أساس سنوي في الفصل الثالث من العام ٢٠٢٥. ومع الانتهاء من الإغلاق الحكومي الذي استمر ٤٣ يوماً بين شهرَيْ تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٢٥، سيعود الإنفاق العام بقوة، ما قد يضيف حوالي ٠,٦٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من المفترض أن تبطىء الرسوم الجمركية النمو، إلا أن هناك احتمالاً كبيراً بأن تقوم المحكمة العليا بإلغاء جزء كبير من هذه الرسوم باعتبارها غير قانونية. ما قد يؤدي إلى دفع تعويضات للشركات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الرسوم، ما يجعل السياسة المالية أكثر تحفيزاً بدلاً من أن تكون انكماشية.

على الصعيد النقدي، قام الاحتياطي الفدرالي بخفض أسعار الفائدة إلى ٣,٥٠-٣,٧٥٪ وهو أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠٢٢، ومن المرجّح إجراء مزيد من التخفيضات في العام ٢٠٢٦. كما أن الرئيس دونالد ترامب قد يعيّن مسؤولين أكثر ميلاً للتيسير النقدي في بنك الاحتياطي الفدرالي، ما قد يدعم النمو والأسواق المالية.

تتوقّع وول ستريت ارتفاع مؤشر S&P ٥٠٠ بنحو ٩٪ في العام ٢٠٢٦، ما سيدعم ثروة الأُسَر والإنفاق الاستهلاكي، ويُبقي طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي قائمة، خصوصاً في ظلّ الحوافز الضريبية الجديدة ومنها قانون BBB. يرى بعض المحلّلين أن يتحقّق هذا الانتعاش على الصعيد العالمي أيضاً، مع التحفيز المالي في ألمانيا، والإصلاحات الداعمة للاستهلاك في الصين، والتحفيز المتوقّع في اليابان، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

مع ذلك، تبقى ثمة مخاطر قائمة، أبرزها ارتفاع التضخم وغضب الجمهور من ارتفاع الأسعار، مع احتمال تجاوز هدف التضخم (٢٪)، ما قد يؤدي إلى ارتفاع عوائد السندات الحكومية ويقوّض أثر التحفيز.

في الخلاصة، رغم المخاطر، يملك الاقتصاد الأميركي والعالمي فرصة حقيقية لتجاوز التوقّعات المتشائمة، والتفاؤل بشأن العام ٢٠٢٦ له ما يبرّره.

المرجع: الطبعة الإلكترونية لمجلة The Economist ، ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٥.

كيف يموّل صندوق النقد الدولي نفسه؟

قد يُعرف صندوق النقد الدولي أساساً بدوره في إقراض الدول التي تواجه أزمات، لكن يبقى السؤال مطروحاً حول وضعه المالي بحد ذاته: من أين يحصل على التمويل اللازم لأداء مهامه الأساسية وتغطية نفقاته التشغيلية؟

نذكر هنا أن صندوق النقد الدولي ليس مجرد منقذ مالي عالمي، بل هو أيضاً مصدر مهم للمشورة المتعلقة بالسياسات، ويساعد بلدانه الأعضاء على تهيئة الظروف الاقتصادية الكلية المناسبة لتعزيز النمو، وخلق فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة. هذه المنظّمة الفريدة تقترن بهيكل مالي فريد. إذ يمكن النظر إلى صندوق النقد الدولي على أنه اتحاد ائتماني للدول يتمتع بقدرة إقراض تقارب تريليون دولار. فكيف يعمل هذا النظام؟

يجمع صندوق النقد الدولي الموارد من الأعضاء المنتسبين، ويتقاضى فائدة من الدول المقترِضة، ويدفع فائدة للدول الدائنة الأعضاء. ويغطي الهامش التكاليف الإدارية المرتبطة بالإقراض الاجمالي الذي يقدمه الصندوق. كما يحقق الصندوق دخلاً من استثماراته، يُستخدم لتغطية تكاليف إدارية أخرى، مثل أعمال الرقابة وبناء القدرات.

فعند انضمام الدول إلى صندوق النقد الدولي، تُخصَّص لها حصص فردية (quotas) تعتمد بشكل عام على مواقعها النسبية في الاقتصاد العالمي. وتحدد هذه الحصص حجم الإيداع المالي لكل عضو لدى الصندوق، والحجم الذي يمكنه اقتراضه، بالإضافة إلى حقوق التصويت التي يتمتع بها في المجلس التنفيذي. ولضمان توفر موارد كافية للإقراض، يعمل الصندوق مع أعضائه على تنفيذ زيادة الحصص بنسبة ٥٠٪ وفق أحدث مراجعة عامة للحصص.

يودع جميع الأعضاء في البداية ربع حصتهم في ما يُسمّى صندوق «عملات قابلة للاستخدام الحر» (freely usable currencies). وهي العملات الأكثر استخداماً في المعاملات الدولية والمتداولة على نطاق واسع في أسواق الصرف الأجنبي. وتشمل حالياً الدولار الأميركي، والجنيه الإسترليني، واليورو، والين الياباني، والرنمينبي الصيني. ويشكّل هذا الجزء من الحصة ما يُعرف بـ «مركز الشريحة الاحتياطية الأولية» (initial reserve tranche position)، كما هو مسجّل في دفاتر الصندوق. ويتقاضى الأعضاء سعر الفائدة الرائجة في السوق، ويمكنهم سحب المبلغ كاملًا عند الحاجة في حال حدوث ضغوط في ميزان المدفوعات. أما الثلاثة أرباع المتبقية من الحصة فتُودَع بعملة العضو نفسه، وغالباً ما تكون في شكل سند تعهّد غير مدرّ للفائدة.

وعندما يقدّم صندوق النقد الدولي قروضاً للدول المحتاجة، فإنه يسحب فقط من عملات الأعضاء الذين تتمتع اقتصاداتهم بالقوة الكافية ليكونوا دائنين. ويُدرَج هؤلاء الأعضاء ضمن ما يُعرف بخطة المعاملات المالية (financial transactions plan). وإذا طُلب منهم الإقراض لدولة محتاجة، فإنهم يحوّلون إيداعهم لدى الصندوق إلى إحدى العملات الخمس القابلة للاستخدام الحر (إذا لم تكن عملتهم أصلاً من هذه العملات). ثم يستخدم الصندوق هذه الموارد لتقديم القرض إلى الدولة المقترِضة. ويُضاف المبلغ الذي يقدمه كل بلد إلى مركز شريحة الاحتياطي الخاص به، ويُدرّ فائدة رائجة في السوق. وفي العام ٢٠٢٤، تلقّت نحو ٥٠ دولة دائنة ما مجموعه حوالي ٥ مليارات دولار كفوائد على الموارد التي قدمتها للإقراض من صندوق النقد الدولي.

وفي المقابل، فإن سعر الفائدة الذي يدفعه المقترض يساوي سعر الفائدة الذي يدفعه الصندوق للدائنين، مضافاً إليه هامش (يبلغ حالياً نحو نصف نقطة مئوية سنوياً). ويساعد هذا الدخل في تغطية التكاليف الإدارية المرتبطة بعمليات الإقراض التي يقوم بها الصندوق. أما أي فائض متبقٍ فيُحوَّل عادةً إلى احتياطيات الصندوق لبناء أرصدة وقائية تدعم ميزانيته العمومية.

ويُعتبر تأخر مقترض عن سداد مستحقاته أثناء سداد قرضه من صندوق النقد الدولي، نادراً ما يحدث، لأن البرامج التي يدعمها الصندوق تُصمَّم لضمان استقرار اقتصاد البلد المقترض وتحسّن ميزان مدفوعاته، ما يمكّنه من سداد القرض عند استحقاقه. وتشمل هذه البرامج شروطاً تساعد على التأكد من أن البلد المقترض ينفّذ السياسات المتفق عليها مع الصندوق. كما يجب أن يخضع البنك المركزي في البلد المقترض لتقييم ضمانات (safeguards

assessment) يهدف إلى تقليل مخاطر إساءة استخدام الأموال. ولم يسبق لأي بلد مقترض أن تخلّف تماماً عن سداد قروضه لصندوق النقد الدولي، رغم حدوث حالات من التأخّر المطوّلة، ولا سيما خلال أزمة الديون في ثمانينات القرن الماضي.

وعندما يتأخر المقترض عن دفع الفائدة على قرضه، يمتلك الصندوق آلية لتقاسم الأعباء (burden- sharing mechanism) تغطي أي نقص في دخله. ووفقاً لهذه الآلية، يقدّم جميع الأعضاء الدائنين والمدينين تمويلاً موقتاً بمبالغ متساوية. ويتم ذلك من خلال خفض سعر الفائدة الذي يتقاضاه الدائنون على مراكز شرائح احتياطياتهم، ورفع سعر الفائدة الذي يدفعه المدينون على قروضهم. وتُرد هذه المبالغ عندما يسدد العضو المقترض متأخراته. وبذلك يُعدّ الإقراض من صندوق النقد الدولي استثماراً آمناً للدول الدائنة، إذ تحصل على فائدة على موارد الحصص التي تُقرض للدول المحتاجة، مع تحمّلها جزء محدود فقط من المخاطر. كما تستفيد الدول المقترِضة، لأن تصميم برامج الصندوق وشروطها يدعمان الإصلاحات المحلية الهادفة إلى تقوية اقتصاداتها، وهو ما يتيح لها الحصول على قروض ميسورة التكلفة. فأسعار الفائدة على قروض الصندوق أقل بكثير مما تدفعه عادة الدول التي تعاني من أزمات في أسواق رأس المال الخاصة، إذا كانت قادرة على الاقتراض أصلاً.

يشكّل الإقراض غير الميسّر الجزء الأكبر من إقراض صندوق النقد الدولي، أي أن المقترض يدفع الفائدة الرائجة في السوق. وإلى جانب ذلك، يقدّم الصندوق قروضاً أرخص، ميسّرة (concessional loans)، لأفقر أعضائه، مستخدماً موارد قدّمها الأعضاء الأكثر ثراءً طوعاً لهذا الغرض. ويجمع الصندوق هذه الموارد في «الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر» (PRGT-Poverty Reduction and Growth Trust)، وهو كيان منفصل عن الميزانية العمومية الخاصة بالصندوق.

وعندما يساهم الأعضاء بموارد مالية في هذا الصندوق الائتماني، يقررون ما إذا كانوا سيقدّمون منحة أو قرضاً. وبما أن المقترض يدفع فائدة منخفضة جداً أو لا يدفع فائدة أصلاً على القرض الميسّر الذي يحصل عليه، فإن الفرق بين ما يدفعه المقترض وما يتقاضاه الدائن يُغطّى من خلال حساب دعم (subsidy account) تموّله مساهمات الأعضاء الطوعية وموارد الصندوق نفسه. وقد قرر أعضاء الصندوق مؤخراً إنشاء إطار يتيح لهم تخصيص جزء من الفوائض التي يحصلون عليها من الإقراض غير الميسّر لتمويل دعم قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر.

وخلال مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods Conference) الذي أُنشئ فيه صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤، أشار وزير الخزانة الأمريكي آنذاك إلى أن تفاصيل الاتفاق النقدي والمالي الدولي قد تبدو «غامضة». ومع ذلك، ففي جوهره، يُعدّ صندوق النقد الدولي اتحاداً ائتمانياً بسيطاً يموّل نفسه من خلال الفائدة التي يفرضها على المقترضين مطروحاً منها الفائدة التي يدفعها للدائنين، بما يحقق المنفعة للطرفين وللاقتصاد العالمي ككل.

المصدر: Finance & Development, December 2025, "How Does the IMF Finance itself?"

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : 961/01 970500 +
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb